# موسوعة
# التحكيم التجارى
# الدولى

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصري -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk.com

# موسوعة
# التحكيم التجارى الدولى

## فى منازعات المشروعات الدولية المشتركة
## مع إشارة خاصة لأحدث أحكام القضاء المصرى

دكتور

خالد محمد القاضى

رئيس محكمة
عضو إدارة التشريع بوزارة العدل

دار الشروق

وقل رب زدني علما

# إهـداء

## إلى روح والدتى ..

الـوحـــيـــــدة الـتى أعـطـتـنـى كل شـىء ..
ولـــم تـــأخـــــــــــــــــذ أى شـــىء .

## إلى روح والـدى ..

الـذى أبصـــــرتُ علـى عـــبـــقـــريتـــه ..
فكانت معينى الذى لن ينضب مـا أبقانى الله من حياة.

## إلى زوجتـــــى ..

فـــــــهى دائمـــــــاً «مـــــــعـى» ..
وســـتظل ـ مـــا حـــيـــيتُ ـ ظلاً وارفـــاً للحنان.

## إلى ابنتى بسمة ، و ابنى محمد ..

من أجلهـمـا ... ولـهـمـا .. كل حـصـاد حـيـاتى .

# شكر خاص

كم كانت سعادتى غامرة حين عرض على الأخ الكريم **المهندس إبراهيم المعلم** ـ رئيس مجلس إدارة دار الشروق، أن تتولى الدار طبع ونشر وتوزيع هذا الكتاب، وزاد من سعادتى تلك تفانى الأخ الكريم **الأستاذ أحمد الزيادى** ـ المدير العام للدار، فى متابعة كل تفاصيل طباعته، حتى خرج الكتاب ـ بفضل الله وعونه ـ إلى النور بهذا الثوب القشيب.

لذا، فإننى أزجى لهما ولكل العاملين بدار الشروق خالص شكرى وعظيم امتنانى.

**د. خالد القاضى**

# تصدير

لعل وصف الأستاذ الدكتور أحمد صادق القشيرى ـ رئيس جامعة سنجور الدولية ـ لهذه الدراسة، بأنها «عمل موسوعى» هو الذى أوحى لى باختيار عنوان الكتاب «موسوعة التحكيم التجارى الدولى»، فهذا الكتاب هو رسالة الدكتوراه التى ناقشتها لجنة ضمت كلا من المستشار الدكتور محمد فتحى نجيب، رئيس المحكمة الدستورية العليا، والأستاذ الدكتور أحمد صادق القشيرى ـ رئيس جامعة سنجور الدولية ، والأستاذ الدكتور عبدالواحد الفار ـ أستاذ القانون الدولى العام والعميد الأسبق لكلية حقوق أسيوط . وقد قررت اللجنة منحى درجة الدكتوراه فى القانون بتقدير «**جيد جدًا مع مرتبة الشرف**» وهو أعلى تقدير تمنحه كليات الحقوق فى مصر .

وقد رأيتُ نشره بعد أن قمتُ بتصويب بعض الملاحظات التى أبداها أساتذتى الأجلاء أعضاء اللجنة فى أثناء المناقشة .

ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أقدم كلمة إجلال وتقدير إلى **إمام القضاة المستشار الأستاذ الدكتور محمد فتحى نجيب** ، أحد أكبر رموز العلم والفكر والثقافة والقانون فى مصر طيلة نيف وأربعين عامًا ؛ فمنذ تخرجه فى كلية الحقوق ما فتئ يمزج بين عمله كقاضٍ وباحث فى ذات الوقت؛ فقد تدرج فى وظائف النيابة العامة والقضاء حتى صار رئيسًا لمحكمة النقض ورئيسًا لمجلس القضاء الأعلى، ثم «رئيسًا للمحكمة الدستورية

العليا» . وخلال هذه المسيرة القضائية حصل سيادته على درجة الدكتوراه فى العلوم القانونية والسياسية من أعرق جامعة فى العالم (جامعة السوربون بباريس) .

فضلاً عن قدرته النادرة على الحوار الموسوعى ، والتقييم الموضوعى ، والتحليل المنطقى لكافة أمور الحياة ، فاستحق بذلك أن يكون أنموذجًا يحتذى لما ينبغى أن يكون عليه «العالم . المفكر . الإنسان» . . ورغم أعبائه الجسام فقد شرفنى سيادته بقبول المشاركة فى لجنة مناقشة الرسالة والحكم عليها .

● وكلمة إجلال وتقدير أهديها إلى فارس طابا ، وقاضى حنيش ، ومحكّم لوكيربى . . **الفقيه العلامة الأستاذ الدكتور أحمد صادق القشيرى** ، فهو الذى جَمَع فوعى أسباب التفرد والتميّز ؛ فقد كرَّسَ حياته العلمية أستاذًا للقانون الدولى الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس والآن رئيسًا لجامعة سنجور الدولية .

فى ذات الوقت انطلق إلى آفاق العالمية فى مجال التحكيم الدولى ، فما من محفل قانونى أو دولى إلا ويتذاكر جزءًا من أحكامه أو مرافعاته أو مذكراته .

كما عركته الحياة العملية فى ساحات محاكم التحكيم الدولية عدة عقود من الزمان .

فله منى كل الإجلال وغاية التقدير لكل من تقدم ، ولأنه تجشم عناء قراءة الرسالة وتقييمها رغم ضيق وقته وكثرة أسفاره للخارج .

● وإلى **أستاذى الجليل الأستاذ الدكتور عبد الواحد محمد الفار** ، أستاذ القانونى الدولى العام ، والعميد الأسبق لكلية حقوق أسيوط ، أهدى

كلمة إجلال وتقدير كذلك ، وهذا الإجلال وذلك التقدير ينبع من حصاد سنوات عمرى التى كان لأستاذى الفاضل عظيم الأثر فى تكوين منهج التفكير عندى ، فكان مولد فكرة رسالة الدكتوراه التى شرفتُ بإشراف سيادته عليها ، ثمرة لهذا التكوين ؛ ذلك أنه لم يضن علىّ طوال خمس سنوات مضت ـ هى عمر هذه الرسالة ـ بالنصح والإرشاد والتوجيه ظللت فيها أنهل من فيض علمه الدافق ، وأترسم خطاه الواثقة ليس فقط فى المادة العلمية المجردة ، ولكن كذلك فى منهجه المتكامل للحياة العلمية التى يراها مجموعة أنساق من القيم والمبادئ والأخلاق لا تنفصم البتة عن التمكن العلمى الدقيق .

● وحقًا كم أنا فخور باجتماع هؤلاء الأهرامات الثلاثة ليحكمّوا أطروحتى للدكتوراه ، جزاهم الله عنى وعن كل طلاب العلم خير الجزاء .

**د . خالد القاضى**

# المقدمة

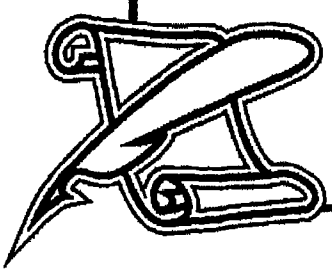

القانون الدولى العام يجسد النظام العام الرضائى الذى يحكم العلاقات الدولية ، وهذه الطبيعة الرضائية فى قواعد القانون الدولى العام لازمته منذ نشأته على يد الفقيه الهولندى "**جروسيوس**" الملقب "بأبى القانون الدولى" ، ومروراً بتطوراته المتلاحقة التى لعب فيها الفيلسوف الإنجليزى "**بنتام**" دورًا مهمًا ، ثم شهدت كثيرًا من التداعيات التى أكدت على مر التاريخ هذه الطبيعة الرضائية ، من خلال المصدر الرئيسى للقانون الدولى العام وهو المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، إذ كان الفضل الأكبر فى هذا **لمعاهدات وستفاليا** عام ١٦٤٨م التى وضعت اللبنة الأولى فى بناء صرح القانون الدولى العام ، متضمنة العديد من الأسس التى حكمت العلاقات بين الدول ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان .

ثم سطع مصطلح **التحكيم الدولى** فى سماء القانون الدولى العام ليؤكد ويجسد هذه الطبيعة الرضائية ، ذلك انه ينهض - فى معناه ومبناه - على مبدأ سلطان الإرادة ، وأصبح التحكيم الدولى نظامًا قضائيًا عالميًا ، كأحد شطرى الوسائل القضائية - مع محكمة العدل الدولية - لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية [1] .

---

(١) تناولت المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة وسائل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فنصت على انه : «يجب على اطراف كل نزاع ، ان يلتمسوا حله بادئ بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والتحكيم والتسوية القضائية او ان يلجئوا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارهم» .

● لمزيد من التفاصيل حول شرح تلك المادة انظر :

د . عبد الواحد محمد الفار ، التنظيم الدولى، طبعة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م، ص ١٥٩ ، وما بعدها .

وكان طبيعيا ان يواكب التحكيم الدولى ، التطورات المتلاحقة للقانون الدولى العام التقليدى ، ويستجيب لأنساق القواعد القانونية التى تتولد عنه ، كقواعد القانون الدولى الاقتصادى ، وقانون التجارة الدولى ، والقانون التجارى الدولى ، ذلك ان هذه القواعد الجديدة باتت تلعب دورا مهما وفعالاً فى النظام العالمى الاقتصادى الجديد ، الذى ظهرت فيه الكيانات الاقتصادية الدولية الكبرى التى تنزع إلى ان تتعولم من خلالها كل اقطار الكون .

لذلك ، فقد عكفتُ على استقراء هذا الواقع المتمثل فى غزو تلك الكيانات الاقتصادية الكبرى لجعل الدول "الأقل تقدما" سوقا رائجة لمنتجاتها دون ان تتيح لها فرصة المساهمة الفاعلة فى تنمية قدراتها التنموية ، فألفيتُ ان هذا الواقع جدّ مرير ؛ إذ تهيمن ٤٠ الف شركة - وفروعها البالغة ٢٥٠ الفا - على الاقتصاد العالمى ، وتتقاسم خمسة بلدان رئيسية هى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وبريطانيا والمانيا فيما بينها وحدها (١٧٢) شركة من اكبر مائتى شركة فى العالم .

وانطلاقا من استقراء الواقع كذلك ، ولما كانت مصر تجتاز مرحلة اقتصادية فارقة فى تاريخها ، تتهيأ بها لتحقيق اهداف استراتيجية فى نظامها الاقتصادى، فإن تلك الأهداف "لا يمكن ان تكون إلا بصياغة تجعل العلم والوطنية المصرية معا هما القوة الدافعة لحركة الحياة المصرية" [١] وفى اعتقادى ان ذلك العلم وتلك الوطنية يمتزجان معا فى صيغة المشروعات الدولية المشتركة International Joint Ventures كصيغة "تقدم إطارا قانونيا منظما ييسر انتقال رءوس الأموال والعمال والفنيين ، ولما يقدمه المشروع الدولى

---

(١) المستشار الدكتور محمد فتحى نجيب ، "طابا ، المنهج والأداء" ، ورقة عمل مقدمة للندوة القومية بمناسبة الذكرى العاشرة لصدور حكم التحكيم فى قضية طابا ، وزارة العدل (١٥-١٦ نوفمبر ١٩٩٨ . القاهرة) .

المشترك من الضمانات الناجمة عن صفة الدولية التى يتمتع بها ، لتحقيقه لأهداف التكامل الاقتصادى الدولى بين الدول الصناعية المتقدمة وغيرها من الدول " الأقل تقدمًا"، ذلك إلى جانب التعهدات والحصانات والمزايا التى تقررها الاتفاقيات الدولية المنشئة له ، والتى تتعهد الدول الأطراف فيها بضمان تنفيذها" (١) .

وإذ كان ما تقدم ، فإن هذه الصيغة تفضل - فى تقديرى - غيرها من صور التعاون الاقتصادى الدولى ، مثل الشركات متعددة الجنسيات ، التى تهدف إلى حماية الطرف الأجنبى - الشركة الأم - صاحب الهيمنة على مقدرات التجارة الدولية، ولو تم ذلك على حساب مصالح ومصير الدول الأخرى(٢) ، وإذ كانت تلك المشروعات الدولية المشتركة تنشأ بمقتضى اتفاقيات دولية ، فإنها - كذلك - انموذج تطبيقى للطبيعة الرضائية التى تعد القاعدة الحاكمة لقواعد القانون الدولى العام .

إذن ، فعلمى بأهمية المشروعات الدولية المشتركة لمستقبل مصر الاقتصادى، وإيمانى العميق بوطنيتى التى تجرى فى أوصالى ، أوجبا علىّ أن يلبى بحثى حاجة وطنى ، لقناعتى اليقينية بأن البحث العلمى المجرد عن الواقع كالناسك العابد العاكف فى المسجد دون أن يكون له دور إيجابى فى مجتمعه .

---

(١) د. إبراهيم شحاتة ، "الدولارات البترولية ، والمشروعات العربية المشتركة" بحث بمجلة السياسة الدولية . العدد (٤٦) اكتوبر ١٩٧٦ ص ٩ .

وحول مزايا المشروعات الدولية المشتركة انظر :

Adam; les établissment publics Internationaux, Paris, 1957

Walfgang G. Friedman, George Kalmanof; Joint International Business Ventures, 1961, Columbia University Press, New York and London.

(٢) فى هذا المعنى انظر :

د. أحمد القشيرى ، "التحكيم فى عقود الدولة ذات العنصر الأجنبى ، نادى مجلس الدولة. مجموعة محاضرات الموسم الثقافى ١٩٨١، المجلد الأول ، ص ١١٤ ، ١١٥" .

وكم اضنانى البحث على مدى خمس سنوات مضت، لاسيما وان احدًا من قبل لم يتطرق له بالتحليل والدراسة الوافية ، وإن كان هناك بعض المؤلفات العربية فى بعض جوانب البحث ، بيد انها قُصرت على ان تحيط بكافة ابعاد وجوانب الموضوع ، لهذا فقد طوفتُ حول بلاد العالم المختلفة ، فى فرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وهولندا ، وغيرها كثير مرات عديدة باحثًا عن الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والمراجع القانونية من امهات الكتب وكذلك المراجع الحديثة والدوريات العالمية ، واحكام التحكيم الدولية سواء باللغة الإنجليزية أو الفرنسية الصادرة عن مراكز التحكيم الدولية المنتشرة فى ارجاء المعمورة، كما عكفتُ ايامًا طويلة داخل مكتبات دول العالم منقبًا عن آراء الفقهاء والباحثين واحكام القضاء الدولى التى تخدم موضوع البحث ، كما حرصتُ خلال اسفارى المتعددة تلك ان اتلقى العون العلمى من اساطين رجال القانون الدولى وجهابذته ، وذلك من خلال المؤتمرات والمحافل القانونية الدولية والدورات التدريبية فى موضوعات القانون الدولى العام والخاص على حد سواء، كما سبرتُ اغوار معظم فروع القانون المصرى، كالقانون المدنى، وقانون التجارة، وقانون المرافعات المدنية والتجارية، وقانون حوافز الاستثمار، كذلك بعض الدراسات فى العلوم السياسية والاقتصادية. كما اطلعتُ على كل ما وقعت يداى عليه من الكتابات العربية الصادرة عن اساتذة وباحثين اجلاء سبقونى فى موضوع البحث، واخيرًا فقد قمت بجمع غالبية الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض ومحكمة استئناف القاهرة فى خصوص التحكيم، حتى اطمانتُ اننى قد احطتُ - بفضل الله وتوفيقه - بجوانب خطة الدراسة التى اصبو إلى تحقيقها .